

إعداد: طارق العبد

أكثر من عامين ونصف على بدء عمل وزارة المصالحة الوطنية وإنجازها لعدد من التسويات في مدن وبلدات سورية كانت تعيش أوضاعاً صعبة في البلاد ولكن هذه الاتفاقات قد نجحت في بعض المناطق وانهارت في مناطق أخرى لأسباب كثيرة تتعلق بطرفي الصراع في البلاد . في السطور التالية إضاءة على أهم الإيجابيات والسلبيات لملف المصالحات .

خارطة التسويات من البداية لليوم

مع إنشاء وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية في بداية حكومة رياض حجاب سنة 2012 وتمكنت من إبرام تسويات في مناطق مثل قدسيا والهامة وبشكل أقل في القابون وغربي حرسنا .

إلا أن الضجة الأكبر التي شهدتها عمل الوزارة بدأ قبل عام تقريباً على خلفية إنجاز اتفاق للهدنة في بلدة المعصمية بغوطة دمشق الغربية سمح بوقف القصف وفتح المعابر وعودة جزء من الأهالي بالإضافة لتشغيل الخدمات الأساسية للمواطنين وتسوية أوضاع مسلحي المعارضة وكان لافتاً تزامن هذا الاتفاق مع بدء أعمال مؤتمر جنيف . وخلال الشهر التالي أنجزت الوزارة اتفاقات مماثلة في كل من ببيلا وبيلا وبنجوب دمشق وكذلك في برزة شرقي العاصمة ونجحت بوساطة من المبعوث الدولي الأخضر الإبراهيمي بإخراج عدد من المدنيين وإدخال مساعدات غذائية في حمص القديمة التي عادت وشهدت اتفاقاً يخرج بموجه المسلحون من المنطقة إلى الريف الشمالي مقابل دخول الجيش وعودة المدنيين إلى المنطقة . في المقابل عملت بعض اللجان الأهلية بصفة لجان المصالحة في العديد من المناطق مثل حلب والقنيطرة ودرعا وتم طرح اتفاق مماثل في دير الزور غير أن أيها لم يتم إنجازه كما بدأ الحديث مؤخراً حول هدنة في عربين بالغوطة الشرقية تسمح بإيقاف العمليات العسكرية وإدخال المساعدات عبر طريق يمتد من حرسنا وهو ما لاقى ردود فعل متفاوتة من قبل الفصائل المسلحة بين قبول حذر وبين الرفض .

لماذا صمدت بعض الهدن وانهار بعضها الآخر ؟

لم تكن النتيجة متشابهة في المناطق التي ركبت قطار التسويات فبعضها نجح نسبياً وبعضها الآخر انهار بسرعة ويمكن أخذ هدنة برزة كمثال على ذلك إذ حظيت باهتمام حكومي واسع تجلّى بعودة الخدمات وزيارة عدد من مسؤولي الدولة في مقدمتهم رئيس الوزراء وائل الحلقي بالإضافة لحرية الدخول والخروج وتسوية أوضاع عدد من المسلحين كما تمكن عدد من المدنيين من العودة والاستقرار مجدداً في برزة ويقول ناشطون معارضون أن السبب وراء ذلك كان الموقع الجغرافي وقرب الحي من مشفى تشرين العسكري إضافة لكونه يتصل بالقابون ثم الغوطة الشرقية ما يعني فرض ضغط على المدنيين لإجبار باقي المناطق على هذه الخطوة ولكن المعارضين يشنون من عدم تطبيق بند أساسي وهو إطلاق سراح المعتقلين وهي الشكوى نفسها التي يتحدث عنها معارضون في المعصمية بالإضافة إلى عدم فتح الطرق وإدخال المساعدات بشكل مستمر أما في ببيلا وبيلا ورغم فتح معبر سيدي مقداد إلا أنه يغلق في بعض الأوقات تبعاً لأي عملية تتم على طريق المطار أو باتجاه منطقة السيدة زينب ومع كل هذا يمكن اعتبار التجارب السابقة ناجحة أمام تجارب أخرى مثل أحياء القدم والعسالي أو مخيم اليرموك إذ لم تمض أيام على إبرام الاتفاق بين المسلحين والفصائل الفلسطينية بالمخيم حتى عادت جبهة النصرة للتمترس في ونصب الحواجز احتجاجاً على عدم تطبيق بنود الهدنة كما تقول بياناتها مما أدى لانهايار التسوية الهشة .

أما حمص القديمة فيبدو المشهد فيها مختلفاً لأن التسوية كانت تنص على خروج المقاتلين بالكامل بعد حصار دام أكثر من سنة ونصف مع ما يقارب ثلاثة آلاف مدني وهو ما ينسحب على حي الوعر إنما بكثافة سكانية أكبر تقارب مئة وخمسين الف نسمة مع حصار مستمر يخرقه دخول بعض القوافل الإغاثية بين الحين والآخر وتقول مصادر مطلعة على ملف تسوية الوعر أن الإشكالية تتعلق بمصير

مقاتلي الفصائل بين قبول بعضهم تسوية الأوضاع والبقاء ورفض البعض الآخر لأي هدنة مصمماً على القتال ومراهنأ على توسع تنظيم الدولة داعش في الريف الشمالي والشرقي لحمص مما قد يقلب المعادلة والكلام للمصادر .

المسلحون والهدن بين القبول والرفض

شكل موقف الفصائل المقاتلة العمود الأساسي في عمليات المصالحة الوطنية التي أبرمت في البلاد فهي

إن اضطرت للقبول بضغط المدنيين بسبب الوضع الإنساني القاسي كما في المعضمية وجنوب دمشق وحمص القديمة لا يعني ذلك قبولها في مناطق أخرى مثل الغوطة الشرقية أو داريا وتعود الأسباب إلى عوامل عديدة تبدأ بوضع المسلحين انفسهم فمنطقة مثل المعضمية كانت محاصرة بطريقة لا يمكن إدخال أي مواد غذائية مهما كان الثمن والحال ذاته في حمص أما الغوطة الشرقية فلا يزال من الممكن دخول المواد والاستفادة من الأراضي الزراعية مما يجعل الوضع أفضل قليلاً يضاف إلى ذلك إغراء القيادات للمدنيين بالانخراط في صفوفها مقابل رواتب عالية تمكنهم من شراء السلع المتوفرة بأسعار خيالية ويقول معارض في سقبا مؤخراً أن نسبة عالية ممن تم إلقاء القبض عليهم بتهمة الانتماء لداعش لا علاقة لهم بالتنظيم بل قبلوا الانضواء تحت رايته لأنه يعطي لكل منهم مبلغ خمسين الف ليرة شهرياً (200 دولار) ما يمكنهم من تأمين قوت عائلاتهم وبالتالي لن يفكر المسلحون بالقبول بالهدنة على الرغم من ضغط المدنيين والمظاهرات المستمرة لإبرام مثل هذه الاتفاقيات .

المشهد في داريا يبدو مختلفاً فلا يوجد أعداد كبيرة من المدنيين وساعد التنظيم الدقيق للمجلس المحلي في التعاطي مع مسالة الحصار وفتح معارك لتأمين طرق إمداد بشكل يقيهم بعيداً عن ملف المصالحات إلا اذا كانت وفق شروطهم مثل اطلاق سراح المعتقلين وإدخال عشرين طناً من الأغذية كبادرة حسن نية قبل أي مفاوضات .